

الأثر الفلسفي
على آراء الرازي العقدية

عبدالله بن أحمد الأنصاري

تقديم: أ.د عبدالله بن محمد القرني

تقديم

بقلم فضيلة أ.د. عبد الله القرني

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، **وبعد:**

فإن الموقف من قاعدة التسليم بالنصوص الشرعية هو المعيار الذي يتحقق به التمييز بين المناهج المنتسبة للإسلام، فبينما يقوم منهج أهل السُّنَّة والجماعة على التسليم المطلق بدلالات النصوص، والتقيد بهدي السلف الصالح، والحرص على الثبات عليه وعدم العدول عنه، فإن منهج من يطلق عليهم وصف الفلاسفة الإسلاميين يقوم في المقابل على القول باستقلال العقل وكفايته، وأنه يتحقق به الوصول إلى الحق في ذاته في المطالب الإلٰهية وما دونها، مع عدم الحاجة في ذلك إلى الوحي، وعلى هذا فمنهجهم هو في حقيقته خروج عن قاعدة التسليم بالنصوص، وإعراض عن الوحي بالكلية.

وأما أصحاب المنهج الكلامي فلم يحققوا التسليم المطلق بدلالات النصوص الشرعية، كما لم يقعوا فيما وقعت فيه الفلاسفة من إطلاق القول باستقلال العقل عن الوحي؛ بل قسموا أصول الدين إلى عقليات يستقل العقل بالدلالة عليها، وإلى سمعيات يستدلون عليها بالنصوص ما لم تعارض ما قرروه من أصول عقلية.

والذي أوقع المتكلمين في شراك القول باستقلال العقل بالدلالة على ما أطلقوا عليه وصف العقليات ومشابهة الفلاسفة من هذا الوجه هو ما ظنوه من

أن الوحي خبر محض، وأنه لا يمكن التسليم بالنصوص إلا إذا كان التسليم بها مؤسساً على أصول عقلية لا يكون لدلالات النصوص اعتبار في تقريرها وإلا لزم الدور حسب زعمهم، حيث يلزم توقف التصديق بالعقليات على السمعيات، مع كونه قد فرض أن السمعيات متوقفة على تلك العقليات، ومن هنا حصل لهم الإشكال المنهجي، وترتب على ما قرروه أن يبتدعوا في دين الله تعالى أصولاً يسلمون أن اعتقادها لا يتوقف على الوحي، وادعوا أن التسليم بالنبوة متوقف على التسليم بتلك الأصول، ثم رتَّبوا على ذلك القول بأن ثبوت النبوة هو مستند ما أطلقوا عليه وصف السمعيات، فكان ثبوت النبوة على قولهم هو نتيجة العقليات ومبدأ السمعيات، ثم إنهم لم يقفوا عند مجرد ابتداعهم لتلك الأصول حتى جعلوها حاكمة على دلالات النصوص، وسلكوا مسلك التأويل في فهم دلالاتها، وإن لم يمكنهم التأويل اكتفوا بتفويض معاني النصوص، وألغوا اعتبار معانيها الظاهرة.

وبهذا يعلم أن تشديد العلماء في الإنكار على أهل الكلام هو من أجل ما أحدثوه في دلائل الدين ومسائله، حيث لم يكتفوا بما جاءت به النصوص من الدلائل، ثم رتَّبوا على تلك الدلائل أصولاً بدعية، وهذا المفهوم لعلم الكلام ينافي ما قد ذهب إليه بعض المعاصرين الذين تبنوا منهجية تاريخ الأفكار، حيث ظنوا أن الكلام وصف يصدق على أهل الحديث كما يصدق على المتكلمين، لمجرد أن أهل الحديث تجاوزوا مرحلة السكوت عن شبهات المتكلمين إلى مرحلة الكلام الضروري في الرد على تلك الشبهات، ثم إنهم على قولهم قد تجاوزا تلك المرحلة إلى الكلام الجدلي الذي قد لا تدعوا إليه الضرورة، وفي هذه المرحلة حصل التوازي والتساوي المنهجي بين أهل الحديث وأهل الكلام، وهذا خلط غريب ينافي المنهجية العلمية، ويكفي في بيان ما في هذا المنهج من التباس ما حكم به الإمام الشافعي رحمه الله من أن يضرب المتكلمون بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأقبل على الكلام، فهل يتصور أن ينطبق هذا الحكم على ما هو عند هؤلاء من الكلام الضروري، كما في رد الإمام

الدارمي على بشر المريسي، أو في رد الإمام أحمد على الجهمية، أم أن الإمام الشافعي قد حصر مراده في علم الكلام الذي أعرض أصحابه عن الكتاب والسُّنَّة كما قال، وأحدثوا في دين الله ما ليس منه؟

ومع ما سبق؛ فإن الذي يقتضيه العدل والإنصاف أن يعلم أنه وإن حصل قدر من التشابه النسبي بين الفلاسفة والمتكلمين من جهة ما اشتركوا فيه إجمالاً من القول باستقلال العقل عن الوحي بالاستدلال؛ إلا أن الأصل المنهجي والسياق التاريخي لعلم الكلام قد حتم أن يكون الاستدلال العقلي الكلامي هو في مناقضة الاستدلال العقلي الفلسفي، ومن هنا نشأ الصدام بين المنهجين حول حقيقة ما يدل عليه العقل في القضايا التي هي مثار الخلاف بينهما، وخصوصاً ما يتعلق بالموقف من مسألة قدم العالم وحدوثه، وما يترتب عليها من مسائل تفصيلية عند كلٍّ منهما، وهذا يفسر حقيقة موقف المتكلمين الصارم تجاه قضية قدم العالم، وانحيازهم المطلق إلى تقرير حدوث العالم في مقابل منهج الفلاسفة، واعتبار هذا الأصل من أهم ما يميز بين الكفر والإيمان.

لكن بذرة التوافق النسبي بين المنهجين حول قضية استقلال العقل عن الوحي قد أثمرت في نهاية المطاف عند بعض متأخري أئمة المتكلمين ما يمكن أن يوصف بأنه ميل إلى المهادنة والتسامح مع أدلة الفلاسفة، فنشأ في علم الكلام اتجاه يدعو إلى أنه لا تلازم بين المحافظة على الصرامة المنهجية فيما يتعلق بمآلات الاستدلال العقلي وبين اعتبار بعض الأدلة العقلية للفلاسفة، وأنه إذا تحقق إمكان الاستدلال بأدلة الفلاسفة على بعض الأصول الكلامية فلا ينبغي ترك تلك الأدلة لمجرد أن الفلاسفة قد سبقوا إليها؛ لأن العبرة بدلالة الدليل لا بمن استدل به، ويلخص التفتازاني عند بيانه للاختلاف في حقيقة علم الكلام في بداية شرحه للمقاصد التبرير لهذا الاتجاه بأنه «لما كان من المباحث الحكمية ما لا يقدح في العقائد الدينية، ولم يناسب غير الكلام من العلوم الإسلامية، خلطها المتأخرون بمسائل الكلام، إفاضة للحقائق، وإفادة لما عسى أن يستفاد في التقصي عن المضايق».

لكن هذا الاتجاه لم يحصل الاتفاق عليه بين متأخري المتكلمين؛ بل إن الجدل حول هذه القضية قد ولَّد انشقاقاً في المنهج الكلامي، فكان من متأخري المتكلمين من ارتضى هذه الطريقة، ومنهم من اعتبرها خروجاً عن المذهب ونقضاً لأصوله، وهذه نتيجة متوقعة في مثل هذا القضية الحاسمة.

وقد سلك الفخر الرازي مسلك الاعتبار لأدلة الفلاسفة وبالغ في ذلك، بحيث يمكن القول بأنه لا يوجد في تاريخ الفكر الكلامي من توسع في اعتبار مقالات الفلاسفة كما توسع، وتشبع بكتب ابن سينا خاصة حتى أصبح كالشارح له؛ بل من كتبه ما هو أقرب إلى طريقة الفلاسفة؛ كالمباحث المشرقية، والملخص في الحكمة والمنطق، والمطالب الإلٰهية، والمحصل، ونهاية العقول؛ بل إنه قد شحن كتابه الكبير في التفسير بمقالات الفلاسفة، ولأجل هذا قوبل صنيع الرازي بالتشنيع والإنكار الشديد، حتى عدَّه السنوسي فيمن أولع بنقل هوس الفلاسفة مما هو كفر صراح من عقائدهم، وأنه قلَّ أن يفلح من أولع بصحبة كلام الفلاسفة أو يكون نور الإيمان في قلبه، وذكر الطوفي في كتابه الإكسير في علم التفسير عند كلامه عن التفسير الكبير للرازي أن بعض الناس يتهمه، وينسبه إلى أنه ينصر ما يعتقد أنه الحق ولا يجسر على التصريح به، وإن كان الطوفي قد برأه من هذا، وفسَّر صنيعه في الإفاضة في عرض الشبه والضعف في ردها إلى أنه كان يبذل جهده في عرض الإشكالات فتضعف قريحته عن جوابها؛ بل قد ذكر الرازي عن نفسه في كتاب اعتقادات فرق المسلمين والمشركين أن بعض الحساد كما قال قد طعنوا في دينه.

والذي يبدو أن الذي حمل الرازي على التوسع في اعتبار بعض مقالات الفلاسفة هو حرصه الشديد على بلوغ اليقين، وإبطال كل ما قد يرد على ما يقرره في سبيل ذلك من احتمالات، مع ما هو متقرر من وجود خلل منهجي في بنية المنهج الكلامي، أدت إلى ألا تكون أدلتهم على أصول الاعتقاد مورثة لليقين، فحمله ذلك على البحث عن اليقين في موارد أخرى، لعله يصل إلى مبتغاه، وهذا كما قد حصل له فقد حصل لغيره من أذكياء المتكلمين، حتى إن

منهم من توقف في كثير من المسائل، بناء على أن غاية ما انتهى إليه هو تكافؤ الأدلة كما هو حال الآمدي.

ولما كانت طريقة الفلاسفة في الاستدلال واستقلالهم بالعقل في ذلك مشابهة لطريقة المتكلمين، مع اختلاف الغاية عند كلٍّ منهما، فقد أدى ذلك إلى أن يسلك الرازي مسلك الاعتبار بأدلتهم، مع الاحتياط باشتراط ألا تناقض المذهب، وتحقيق هذا الشرط مما يحصل فيه التفاوت، ولما كان شرط الرازي في ذلك واسعاً فضفاضاً فقد حصل له اعتبار ما يجزم غيره ببطلانه ومخالفته للمذهب والدين، حتى إنه حصل له الاضطراب كما في المطالب العالية في مسألة قدم العالم، مع أن القول بحدوث العالم هو حجر الزاوية في علم الكلام، والأصل في تقريراتهم البناء على هذا الأصل، وما حصل له من الاضطراب في مسائل كثيرة يدل على أنها لم تتحرر عنده ولم يصل فيها إلى يقين، والعجب ممن يكدر صفو عقائد المسلمين بإعادة بعث إشكالات الرازي والترويج لها مع كثرة ما فيها من التشكيكات والانحرافات الكلامية والفلسفية والصوفية.

ولمّا كان الرازي هو الذي فتح باب التأثر الكلامي بمقالات الفلاسفة على مصراعيه، وكان موقفه وما انتهى إليه تأثره مما يحتاج إلى تحرير وبيان، فقد انتدب الأخ عبد الله الأنصاري وفقه الله لهذه المهمة الصعبة، والدراسة التي بين أيدينا عن «الأثر الفلسفي على آراء الرازي العقدية» هي محاولة جادة في هذا السبيل، وقد بذل الباحث جهده في الكشف عن حدود هذا الأثر، ووصل إلى نتائج قيمة، وكان فيما عرض له من نقاش لآراء الرازي ومدى تأثره بالمنهج الفلسفي ملتزماً بالعدل والإنصاف، والتمييز بين ما أصاب فيه الرازي وبين ما أخطأ فيه، وقد حرص الباحث في تقريره لما يعرض له من مسائل وفي نقده للآراء المخالفة على الالتزام بمنهج أهل السُّنَّة والجماعة عن علم ودراية.

وقد ناقشت هذا البحث، وكان مما ذكرته عنه أثناء المناقشة أنه بحث متميز في موضوعه ومضمونه ومنهجه، فموضوعه دقيق مشكل، ويحتاج إلى

جهد قد لا يدرك القارئ طبيعته، ومضمونه فهم للإشكالات التي كانت نتيجة تأثر الرازي بالفلسفة، وبيان لها وللموقف منها بأدلة قوية وأسلوب علمي معتدل، وأما منهجه فاتضح في استقراء كل ما ذكره الرازي من أقوال مشكلة قد يصل الاختلاف بينها إلى حد الاضطراب والتناقض، واستنباط نتائج مقبولة في الحكم على تلك المقولات.

وآمل أن يستفيد الباحثون وطلاب العلم من هذا الجهد، كما آمل أن تستكمل الدراسات في هذا الاتجاه بالكشف عن طرائق الاستدلال عند أئمة المتكلمين، وما يكون قد دخل عليها من التأثر بمناهج أخرى فلسفية أو صوفية، وأثر ذلك على موقفهم من أصول الاعتقاد.

أ. د. عبد الله بن محمد القرني
أستاذ العقيدة بجامعة أم القرى